الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين – سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتعاون مع فرقة البحث PRFU: تطور الرقابة الدستورية ودورها في حماية وسمو القاعدة الدستورية في الجزائر

تنظم

## ملتقى وطني عن بعد عبر تقنية webinar حول:

# المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020: تقليد أم تحول في العدالة الدستورية؟

**يوم: الثلاثاء07 ديسمبر 2021**

الرئيس الشرفي للملتقى الوطني:

أ.د القشي الخير، مدير جامعة سطيف2

المدير العام للملتقى الوطني:

أ.د بن اعراب محمد، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى الوطني:

د. قرقور نبيل، جامعة سطيف2

## ديباجة الملتقى الوطني:

يعد سمو القواعد الدستورية على سائر القواعد القانونية الأخرى من بين المبادئ الهامة في مسار بناء دولة القانون، فإذا كان الدستور يشكّل الوثيقة الأسمى التي تحدد التنظيم السياسي في الدولة وكيفيات ممارسة السلطات وكذا الحقوق والحريات الأساسية للأفراد إلا أنه لا يمكن ضمان حماية مبدأ سمو الدستور دون تبني رقابة على القوانين.

وفي الجزائر، تمّ تبني أسلوب الرقابة السياسية كأداة للرقابة على دستورية القوانين من خلال إنشاء المجلس الدستوري باعتباره هيئة مستقلة والذي إقترن تطوره بتاريخ الدساتير الجزائرية، فبعد إقراره في أول دستور جزائري لسنة 1963، لم يتضمن دستور 1976 الإشارة إلى المجلس الدستوري، غير أنه بعد الإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد لاسيّما بعد دستور 1989 الذي كرّس التعددية الحزبية السياسية وتبني مبدأ الفصل بين السلطات، تم إنشاء مجلس دستوري يتولى مهمة الرقابة الدستورية على القوانين بالإضافة إلى ممارسته لعدة مهام استشارية.

ويشكّل التأكيد على الرقابة الدستورية خطوة مهمة في إطار بناء دولة القانون، وهو ما تم تعزيزه بموجب دستور 1996 الذي أقر توسيع إختصاصات وصلاحيات المجلس الدستوري، في حين أن التعديل الدستوري 2016 أعاد النظر في تنظيم المجلس الدستوري سواء من حيث تشكيلته، مدة العهدة وكذا الشروط الواجب توافرها في الأعضاء.

ورغم هذه الإصلاحات إلا أن أداء المجلس الدستوري كان محل العديد من الإنتقادات مما دفع المؤسس الدستوري الجزائري إلى إنشاء المحكمة الدستورية بموجب تعديل سنة 2020 باعتبارها مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور، كما خوّلها العديد من الإختصاصات لاسيّما مهمة الفصل في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات، والذي يندرج في إطار البحث عن أكثر فعالية ونجاعة في تنقية القوانين من العيوب التي قد تشوبها بعد دخولها حيّز النفاذ، وهو ما من شأنه تحقيق مبدأ سمو الدستور.

## إشكالية الملتقى الوطني:

يكتسي موضوع المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 أهمية بالغة لاسيّما وأن نظام الرقابة المعمول به في الدولة يعد من بين المعايير التي يُستند إليها في تقييم العدالة الدستورية.

ويتناول هذا الملتقى الوطني دراسة الإشكالية المحورية التالية:

**" إلى أي مدى يساهم إنشاء المحكمة الدستورية في حماية القواعد الدستورية لإرساء معالم دولة القانون؟" وهل يعتبر هذا الإنشاء مجرد تقليد للأنظمة المقارنة التي تبنت الرقابة القضائية على دستورية القوانين أم تحول حقيقي نحو العدالة الدستورية؟**

## أهداف الملتقى الوطني:

يهدف هذا الملتقى الوطني إلى دراسة النظام القانوني للمحكمة الدستورية التي استحدثها التعديل الدستوري لسنة 2020، من خلال الوقوف على مبررات التخلي عن نموذج المجلس الدستوري والإنتقال إلى المحكمة الدستورية، كما يهدف إلى ما يلي:

- ✓ استعراض تشكيلة المحكمة الدستورية ومدى تأثيرها على الإستقلالية العضوية والوظيفية.
- ✓ إبراز خصائص رقابة المحكمة الدستورية ومقارنتها بالمجلس الدستوري سابقا.
- ✓ دراسة آليات عمل المحكمة الدستورية والهيئات التي خوّلها الدستور ممارسة الإخطار، مع التطرق إلى قرارات عدم الدستورية وآثارها القانونية.
- ✓ التعرف على مختلف تجارب الأنظمة المقارنة في مجال المحاكم الدستورية (التجربة الأمريكية، المصرية، التونسية، المغربية، ...إلخ) للوقوف على نقاط التقاطع مع التجربة الجزائرية.

## محاور الملتقى الوطني:

**المحور الأول: تقييم تجربة المجلس الدستوري** (استقلالية المجلس الدستوري، آلية الإخطار، آلية الدفع بعدم الدستورية، حصيلة أداء المجلس الدستوري، ...)

**المحور الثاني: الإطار التنظيمي للمحكمة الدستورية** (مبررات إنشاء المحكمة الدستورية، تشكيلة المحكمة الدستورية، استقلالية المحكمة الدستورية، ...)

**المحور الثالث: آليات عمل المحكمة الدستورية** (نطاق عمل المحكمة الدستورية، الهيئات المخولة بالإخطار، قرارات المحكمة الدستورية، ...)

**المحور الرابع: نماذج المحاكم الدستورية في الأنظمة المقارنة** (النموذج الأمريكي، النموذج المصري، النموذج التونسي، النموذج المغربي، النموذج الأردني ...)

## الملتقى الوطني تحت إشراف أعضاء فرقة البحث:

تطور الرقابة الدستورية ودورها في حماية وسمو القاعدة الدستورية في الجزائر

| د.قرقور نبيل | ط.د تبينة حكيم | ط.د غشام خليل |
|---|---|---|
| رئيسًا | عضوًا | عضوًا |

## رئيس اللجنة العلمية للملتقى:

**الدكتور: قرقور نبيل — جامعة سطيف 2**

## أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

| | |
|---|---|
| أ.د لشهب جازية صاش | جامعة سطيف 2 |
| أ.د كوسة عمار | جامعة سطيف 2 |
| أ.د بوجلال صلاح الدين | جامعة سطيف2 |
| د. بن ورزق هشام | جامعة سطيف 2 |
| د. بن ستيرة اليامين | جامعة سطيف 2 |
| د. كسال عبد الوهاب | جامعة سطيف 2 |
| د. شوقي سمير | جامعة سطيف 2 |
| د. ذوادي عادل | جامعة سطيف 2 |
| د. معمري نصر الدين | جامعة سطيف 2 |
| د. قدور ظريف | جامعة سطيف 2 |
| أ.د. علواش فريد | جامعة سطيف 2 |
| أ.د شوقي يعيش تمام | جامعة بسكرة |
| د. جغام محمد | جامعة بسكرة |
| د بوسعدية رؤوف | جامعة سطيف 2 |
| أ. قاسم لامية | جامعة سطيف 2 |
| د. بوقرن توفيق | جامعة سطيف 2 |
| د.آيت شعلال نبيل | جامعة سطيف 2 |
| د. زرقان وليد | جامعة سطيف 2 |
| د. غبولي منى | جامعة سطيف 2 |
| د. بن عثمان فوزية | جامعة سطيف 2 |
| د. بن بلقاسم أحمد | جامعة سطيف 2 |
| د. دربال مديحة | جامعة سطيف 2 |
| د. برارمة صبرينة | جامعة سطيف 2 |
| د. غربي نجاح | جامعة سطيف 2 |
| د. ثوابتي ايمان ريمة سرور | جامعة سطيف 2 |
| د. لعقابي سميحة | جامعة سطيف 2 |
| د. بشير الشريف شمس الدين | جامعة سطيف 2 |
| د. سقني فاكية | جامعة سطيف 2 |
| د. بولقواس ابتسام | جامعة خنشلة |
| د خرشي الهام | جامعة سطيف 2 |
| د خلاف وردة | جامعة سطيف 2 |
| د.شاكري سمية | جامعة سطيف 2 |
| د. بن سهيل لخضر | جامعة سطيف 2 |
| د. صفو نرجس | جامعة سطيف 2 |
| د. بهلول سمية | جامعة سطيف 2 |
| أ. قاسم لامية | جامعة سطيف 2 |
| د. هشام مسعودي | جامعة مسيلة |
| أ.د محمد خليفة | جامعة عنابة |
| د. لحول سعاد | جامعة سطيف 2 |
| د. شهيرة بولحية | المركز الجامعي بريكة |
| د. صلاب سيد على | جامعة سطيف 2 |
| د. دريد كمال | جامعة ام البواقي |
| د. خلاف فاتح | جامعة جيجل |
| د. بوخالفة فيصل | جامعة سطيف 2 |
| د. قرماش كاتية | جامعة سطيف 2 |
| د. بن شناف منال | جامعة سطيف 2 |
| د. لمزردي مفيدة | المركز الجامعي ميلة |
| د.بوقندول سعيدة | جامعة سطيف 2 |
| د. مشري سلمى | جامعة سطيف 2 |
| د.واسع حورية | جامعة سطيف 2 |
| د. ولد أحمد تنهنان | جامعة تيزي وزو |
| د.عزيزة شبري | جامعة بسكرة |
| د.نوارة تريعة | جامعة بومرداس |

## رئيسا اللجنة التنظيمية للملتقى:

الدكتور: رمازنية سفيان

أ.عبد الحليم غجاتي

## أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

| | |
|---|---|
| ط.د تبينة حكيم | د. قردوح رضا |
| ط.د غشام خليل | أ. رؤوف منصوري. |
| أ. بوصبع ريمة | أ. ذيب زكرياء |
| عيدون الحامدي | عبد الفتاح بلهامل |

## شروط المشاركة:

- تكتب المداخلة وفقا للأصول العلمية المتعارف عليها باللغة العربية مع إرفاقها بملخص لا يتجاوز نصف صفحة بلغة أجنبية في شكل ملف Word بخط Simplified arabic 14 باللغة العربية وخط Times New Roman باللغة الأجنبية، على أن تكون الهوامش آلية في آخر البحث.
- أن لا يقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة ولا يتجاوز 20 صفحة بما فيها الهوامش وقائمة المراجع.
- أن تكون المداخلة ضمن محاور الملتقى مع تحديد محور المشاركة.
- أن لا تكون المداخلة منشورة أو تمّ المشاركة بها في تظاهرات علمية سابقة.
- تقبل المداخلات المشتركة.
- ترفق المداخلة بكافة المعلومات( الاسم واللقب، الرتبة، الجامعة....)

## مواعيد مهمة:

❖ آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: **2021-11-23**

❖ تاريخ الرد على المداخلات المقبولة: **2021-11-30**

**ترسل المداخلات إلى البريد الإلكتروني التالي:**

**projetprfu19@gmail.com**